أنباء مصرية

رئيس جمعية «الحفاظ على الثروة العقارية»: افتتاح المتحف الكبير يُنشّط الحركة السياحية بالمنطقة المحيطة

حسين جمعة لـ «الأنباء»: تريليون دولار قيمة الثروة العقارية بمصر

حوار ـ ناهد إمام

كشف د.حسين جمعة رئيس جمعية الحفاظ على الثروة العقارية، عن أن تراجع سعر الفائدة في البنوك أدى إلى تنشيط السوق العقاري وزيادة الاستثمار في ذلك القطاع.

وقال د.حسين في لقاء مع «الأنباء» إن قيمة الثروة العقارية بمصر تزيد على تريليون دولار، والسوق العقاري حاليا جاذب لاستثمارات المصريين المغتربين، سواء في الأراضي أو الوحدات السكنية، وطالب باستمرار مبادرة «بيت الوطن» للعاملين المصريين بالخارج وطرح وحدات لهم، مع تقديم حوافز ومزايا لهم في الشراء، مشيرا إلى أن السوق العقاري المصري يشهد حاليا ظاهرة التملك والاستثمار الجزئي في العقارات، مؤكدا أن افتتاح المتحف الكبير سينشط الحركة السياحية، ومن المتوقع التأثير على أسعار الوحدات السكنية في المنطقة المحيطة.

وفيما يلي نص الحوار:

كيف ترون انعكاس تراجع سعر الفائدة على سوق العقارات في مصر؟

● يعد قرارا إيجابيا على السوق العقاري ويسهم في تنشيط وجذب الاستثمارات مقارنة بالفترة السابقة، حيث كان الأفراد يتجهون إلى البنوك للحصول على الفائدة العالية وهي 27,5٪، وهناك بنوك أخرى كانت تصل الفائدة إلى 30٪، وبالتالي خفض هذه النسبة سيجعل الكثير من المستثمرين يسحبون أموالهم من البنوك، وهذا ما حصل بالفعل، والاتجاه نحو الاستثمار العقاري، خاصة انه حاليا يوجد تنوع في الاستثمار العقاري في مصر، وأيضا يوجد التملك الجزئي، بمعنى يمكن لشخص معه 50 ألف جنيه يشتري حصة في عقار والشركة تدير هذا العقار وتعطي له العائد، وسيكون أعلى من فائدة البنوك.

هل توجه النصيحة للمصريين بالخارج للاستثمار في القطاع العقاري؟

د.حسين جمعة

● بالفعل السوق العقاري حاليا جاذب للاستثمارات عامة وأيضا المغتربين، سواء في الأراضي أو الوحدات السكنية.

هل ترون أن مبادرة «بيت الوطن» للمغتربين يجب أن تستمر؟

● بطبيعة الحال، أؤيد استمرار المبادرة وزيادة طرح الوحدات للعاملين بالخارج مع تقديم حوافز لهم حتى لا يضطر المغترب إلى الشراء بالعملة المصرية عن طريق أقاربه في مصر، وبالتالي لابد تكون لهم مميزات للدفع بالعملة الأجنبية أو بالدولار الأميركي.

هل في المبادرة ثغرات؟

● في الأراضي تحديدا، عندما يقوم المصري المغترب بشراء قطعة أرض كان يسدد نسبة 25٪ فقط من ثمنها بالعملة الصعبة بالدولار، ثم يقوم أحد أقاربه بالتعاقد مع مطور عقاري بالسوق المصري لبنائها، مقابل أن المغترب وفر له الأرض مع قيام المطور بسداد باقي أقساط قيمة الأرض بالطبع بالعملة الصعبة، وتكون النتيجة قيام المطور بسحب العملة الأجنبية من السوق المصري لسداد باقي الأقساط، مما يخلق أزمة وإلحاق الضرر بالعملة المحلية، ولذلك كان الاقتراح أن يتم بيع الأراضي للمغتربين من خلال السداد «كاش» وليس التقسيط وتحويل القيمة كاملة للأرض بالعملة الصعبة من الخارج، وليس بالسحب من السوق الداخلي، وهذا يطبق على الأراضي فقط وليس الوحدات السكنية التي يلتزم المشتري المصري المغترب بسداد قيمتها على الأقساط المحددة.

هل افتتاح المتحف الكبير سيؤثر على أسعار الشقق في المنطقة المحيطة؟

● هناك ترتيبات للحدث العالمي وتجهيزات للافتتاح، وكل هذه التجهيزات ستجعل المنطقة جاذبة سياحيا، وتنشط حركة الفنادق بالمنطقة بصورة كبيرة جدا، مما سيجعل الأسعار في المنطقة المحيطة مرتفعة ومن المتوقع بالفعل ارتفاع الأسعار بهذه المناطق بنسبة حوالي 30٪.

ما قيمة الثروة العقارية في مصر وهل السوق العقاري يواجه تحديات؟

● تتجاوز حاليا تريليون دولار وتتجه إلى الزيادة، وهناك العديد من التحديات التي تواجه السوق العقاري، أهمها ارتفاع أسعار مواد البناء، والوقود، والعمالة.

وبالطبع هناك ارتفاع ملحوظ بسبب تلك التحديات في سعر المتر الواحد في بعض الأماكن قفزت من 3 آلاف جنيه إلى 90 ألف جنيه كما حدث في القاهرة الجديدة وغيرها من الأماكن.

أنباء سورية

مصرف سورية المركزي: ربط البلاد بنظام سويفت العالمي خلال أسابيع «خطوة محورية»

مصرف سورية المركزي

وكالات: أعلن حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر حصرية أن البلاد تستعد لإعادة ربطها بنظام سويفت العالمي للمدفوعات خلال الأسابيع المقبلة، في خطوة اعتبرها «محورية» لإنهاء العزلة المالية التي استمرت أكثر من عشر سنوات. وأوضح حصرية، في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة لتعزيز مكانة سورية كمركز مالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية. لكنه أشار إلى أن الطريق ما يزال طويلا، ويتطلب تنفيذا فاعلا وخطوات مدروسة. ورغم تخفيف بعض العقوبات الدولية، شدد حصرية على أن الأثر لا يزال محدودا، إذ اقتصر على رفع جزئي وتراخيص انتقائية، ما يتطلب خطوات أوسع لتحقيق اندماج مالي واقتصادي حقيقي. وأكد أن العودة إلى نظام سويفت ستسهم في تسهيل التجارة الخارجية وخفض تكاليف الاستيراد، إلى جانب تأمين العملات الأجنبية الضرورية، وتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال والحد من الاعتماد على الشبكات المالية غير الرسمية. وفي سياق متصل، ذكرت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية أن سورية جذبت خلال الأشهر الستة الماضية قرابة 16 مليار دولار من الاستثمارات والمساعدات الدولية عقب الإطاحة بالنظام السابق، بينها اتفاقيات بقيمة 7 مليارات دولار لتطوير قطاع الطاقة. وأضافت الصحيفة أن سورية بعد أكثر من عقد من الحرب والعزلة، بدأت تتجه تدريجيا نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي، واستؤنفت الرحلات الجوية التجارية من وإلى دمشق، وتخففت العقوبات الأوروبية والأميركية جزئيا، وسددت السعودية وقطر متأخرات سورية لدى البنك الدولي، في حين بدأ مستثمرون من الخليج وتركيا وأوروبا بإبرام اتفاقيات في قطاعات الطاقة والبنية التحتية. وتشير تحركات سورية الأخيرة إلى تموضع جيوسياسي جديد، أكثر قربا من المحور الغربي ـ الخليجي، وسط تفاوض على مشاريع بنى تحتية تتجاوز 1,5 مليار دولار لتطوير الموانئ، إضافة إلى خطة بقيمة 300 مليون دولار لمشروع ألياف ضوئية مع شركات اتصالات خليجية ضمن مبادرة سيلك لينك. ووفقا للصحيفة، فإن مستقبل سورية الاقتصادي سيتوقف على مدى قدرتها على بناء مؤسسات فاعلة، وتأمين بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات الطويلة الأجل، بعيدا عن هيمنة المصالح الأجنبية، مع ضرورة تحقيق توازن بين إعادة الإعمار والسيادة الوطنية.

«صرف 100 ألف جنيه لأسرة بطل واقعة حريق محطة البنزين ورصد معاش استثنائي»

وزير المالية: نسعى إلى خفض الأعباء على المستثمرين

القاهرة ـ ناهد إمام

أكد أحمد كجوك وزير المالية السعي الى خفض الأعباء على المستثمرين خلال الفترة المقبلة، موضحا أن الأولوية لتوسيع القاعدة الضريبية لخلق مساحة مالية لمبادرات أكثر تحفيزا للممولين.

وقال كجوك ـ في رسائل طمأنة لمجتمع الأعمال ـ «إننا نعمل على تخفيف الالتزامات الضريبية وغير الضريبية عن شركائنا الممولين بتبسيط وتسهيل الإجراءات»، لافتا إلى أن هناك برنامجا طموحا وعمليا لخفض الأعباء غير الضريبية وتوحيد جهات التحصيل. وأضاف كجوك أنه سيتم إطلاق حزم جديدة من «التسهيلات» في العام المالي المقبل لاستكمال المسار الضريبي المحفز، مشيرا إلى أننا بدأنا استعادة الثقة مع المجتمع الضريبي، وقد جذبت «أول حزمة تسهيلات» عددا كبيرا من الممولين الجدد، وسيتم إعلان النتائج الأولية لحزمة التسهيلات الضريبية في مؤتمر صحافي قبل نهاية الشهر.

وأوضح أننا لمسنا حالة إيجابية «مشجعة» بين مجتمع الأعمال، والقيادات والتنفيذيين بمصلحة الضرائب، مؤكدا أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 38٪ خلال العشرة أشهر الماضية دون أعباء جديدة يعزز «مسار الثقة والشراكة» مع مجتمع الأعمال.

وفي سياق آخر، وتنفيذا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي بصرف مكافأة لأسرة البطل خالد محمد شوقي، الذي وافته المنية، متأثرا بإصابته، بعد أن قدم نموذجا للبطولة والتضحية، حين افتدى بروحه المواطنين، في حادث احتراق سيارة إمداد بالبنزين في منطقة العاشر من رمضان، وجهت د.مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي بصرف 100 ألف جنيه لزوجة وأولاد البطل بشكل عاجل، بالإضافة إلى التنسيق مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لرصد معاش استثنائي لأسرة البطل تقديرا لتضحيته.

وتقدمت وزيرة التضامن الاجتماعي بخالص العزاء وعميق المواساة، إلى أسرة البطل، مؤكدة أن ما قدمه البطل والتضحية بنفسه يعد نموذجا للبطولة، وجنب وقوع الكثير من الضحايا والدمار، وحافظ على العديد من الأرواح والممتلكات.

غارة إسرائيلية جنوب سورية وسقوط قتيل

بيروت ـ أ.ف.ب: أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل شخص جراء غارة إسرائيلية استهدفت سيارة في جنوب سورية، بينما أكد جيش الاحتلال الاسرائيلي أنه استهدف عنصرا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وأورد المرصد «مقتل شخص جراء استهداف إسرائيلي من طائرة مسيرة، لسيارة كانت تقله مع آخرين قرب مزرعة بيت جن في ريف دمشق الجنوبي الغربي، بالقرب من الحدود الإدارية مع محافظة القنيطرة» في جنوب البلاد.

وأشار إلى أن الآخرين أصيبا بجروح.

من جهته، أفاد الجيش الإسرائيلي في بيان عن شن غارة «على أحد عناصر حماس في منطقة مزرعة بيت جن جنوب سورية».

وشنت إسرائيل مئات الغارات الجوية على سورية عقب الإطاحة بالأسد في ديسمبر 2024، مؤكدة أن هدفها الحؤول دون وقوع ترسانة الجيش السابق في أيدي السلطات الجديدة. كما توغل جيشها برياً في المنطقة العازلة في هضبة الجولان المحتلة.

أنباء لبنانية

سكان الضاحية نقلوا حاجيات إلى أمكنة آمنة وآخرون «إلى الصيفية»

مرجع عسكري لـ «الأنباء»: دور لبري في التهدئة مع المجتمع الدولي

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

مع نهاية عطلة عيد الأضحى المبارك، تعود عجلة الحركة السياسية الداخلية إلى الدوران، معطوفة على إيقاع التهديدات الإسرائيلية التي لا تقل في أحيان كثيرة عن الحرب الموسعة. وتتوزع الأنظار بين زيارة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون إلى الأردن، والتي ستقتصر على يوم واحد، كما في زياراته السابقة للدول العربية، إلى زيارات موفدين إلى لبنان، من خلفيات تنسيقية أمنية واقتصادية تتعلق بالإصلاحات المطلوبة من الحكومة.

وخرق العشاء التكريمي الذي أقامه الرئيس السابق للجمهورية العماد ميشال سليمان للرئيس العماد جوزف عون في دارته بالبيرزة، مشهد الركود في حركة الشخصيات السياسية في العطلة الرسمية، اذ جمع أيضا رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة نواف سلام، والرئيس السابق أمين الجميل، والبطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي، والرئيسين السابقين للحكومة نجيب ميقاتي، وفؤاد السنيورة، إلى وزراء سابقين ونواب.

وبحسب بيان موزع من المكتب الاعلامي للرئيس سليمان، «كان اللقاء فرصة للتداول في عدد من المواضيع الوطنية الراهنة، والمعطيات المتوافرة عن المواقف الإقليمية والدولية من التطورات في لبنان والجوار، وضرورة زيادة الضغوط والمطالبة بانسحاب إسرائيل من المواقع المحتلة ووقف خروقاتها واعتداءاتها المتكررة وفقا للاتفاق المعقود برعاية الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشراف اللجنة الخماسية.

وفيما تمنى الرئيس سليمان عيد أضحى مباركا للحاضرين ولجميع اللبنانيين، أعرب عن أمله في أن يوفق الرئيس عون في مسيرة النهوض بلبنان تنفيذا لخطاب القسم وحصر السلاح بيد الدولة بالتعاون مع السلطات الدستورية جميع لما يعود بالخير على لبنان واللبنانيين».

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون هنأ قوى الأمن الداخلي، قيادة وضباطا وعسكريين، في الذكرى الـ 164 لتأسيسها، وقال: «قوى الأمن الداخلي ليست مجرد مؤسسة أمنية، بل هي رمز للتفاني والإخلاص في خدمة لبنان وشعبه. ففي كل شارع وحي، وفي كل قرية ومدينة، تقف عناصر هذه القوى حارسة يقظة على أمن المواطنين وسلامتهم. لقد واجهت قوى الأمن الداخلي على مر السنين تحديات جمة، من محاربة الجريمة إلى حفظ النظام العام، ومن مكافحة المخدرات إلى حماية المنشآت الحيوية والإدارات والمؤسسات العامة ومقرات البعثات الديبلوماسية وغيرها، وفي كل مرة، أثبتت هذه القوى أنها على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها. اليوم، وبينما نواجه تحديات اقتصادية واجتماعية صعبة، تبقى قوى الأمن الداخلي مع شقيقاتها المؤسسات الامنية الأخرى، صمام الأمان الذي يحفظ للبنان استقراره ويحمي مواطنيه. إن تضحيات رجال ونساء هذه المؤسسة، وإخلاصهم في أداء واجبهم يستحقان منا كل التقدير والاحترام».

وأضاف: «إننا نؤكد التزامنا بتقديم كل الدعم اللازم لقوى الأمن الداخلي، لتطوير قدراتها وتحسين أوضاع عناصرها، لأن أمن لبنان واستقراره مرتبط بقوة مؤسساته الأمنية وفعاليتها. وفي هذا العيد، نتوجه بالتحية إلى كل عناصر قوى الأمن الداخلي في مختلف رتبهم، ونشكرهم على تفانيهم وإخلاصهم. كما نتذكر بإجلال شهداء هذه المؤسسة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل أمن الوطن. وكلي ثقة بأن لبنان سيبقى آمنا مستقرا بسواعد أبنائه المخلصين في قوى الأمن الداخلي والقوى الأمنية كافة».

رئيس الحكومة نواف سلام كتب في حسابه عبر منصة «إكس»: «في عيدها الـ 164 نحيي قوى الأمن الداخلي، المؤسسة الأمنية التي صمدت في وجه الاغتيالات والأزمات، وبقيت ساهرة على أمن الوطن وسلامة المجتمع. تحية إجلال لأرواح شهدائها، والرهان باق على ضباطها وعناصرها في ترسيخ الاستقرار وحماية مؤسسات الدولة والمساهمة في بناء دولة القانون».

وكان يوم الأحد شهد كشف وحدات من الجيش اللبناني على أنقاض مبنى دمره الطيران الحربي الإسرائيلي عشية عيد الأضحى المبارك في الضاحية الجنوبية لبيروت، في مؤشر اعتبر تواصلا واستمرارا لعمل الجيش مع لجنة مراقبة وقف الأعمال العدائية.

توازيا، بدأت الصورة تتضح أكثر من الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، لجهة مبادرة عدد لا بأس به من المواطنين إلى نقل حاجات أساسية إلى أمكنة أخرى، لتجنيبها الأضرار جراء قصف محتمل من الطيران الحربي الإسرائيلي. فيما عمد البعض من قاطني المنطقة إلى التوجه إلى أمكنة اعتادوا تمضية فصل الصيف فيها، في انتظار جلاء الأمور.

وقال مرجع عسكري رسمي كبير سابق لـ «الأنباء»: «تمر البلاد في فترة صعبة، وفقا لتقارير رفعت إلى المسؤولين الكبار». وحدد الفترة «بزهاء ثمانية أشهر، قد تشهد تصعيدا». وأشار إلى «دور كبير للثنائي، وتحديدا الرئيس نبيه بري في إزالة الاحتقان مع المجتمع الدولي، ومطالبته في مجالس ضيقة المقربين والدائرين في فلك الثنائي، بتأمين أوسع دعم لرئيس الجمهورية في مساعيه لتجنيب البلاد مزيدا من الأزمات، ونزع الدعم الدولي عن التحركات الإسرائيلية».

وكان موضوع القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان «اليونيفيل» تصدر الاهتمام مع التلويح الأميركي والإسرائيلي بعدم التجديد لها عند انتهاء ولايتها في 31 أغسطس المقبل.

والسؤال المطروح: هل يمهد الموقف العلني الرافض للقوات الدولية لمواجهة ديبلوماسية عند موعد التجديد لها؟ المصادر الديبلوماسية تؤكد أنه «كما سقطت في السابق محاولات عدة لتحويلها للعمل تحت البند السابع ما يجيز استعمال القوة في عملها، فإن إنهاء دور «اليونيفيل» التي تتمثل فيها 48 دولة سيسقط أيضا».

على صعيد آخر، يعود ملف النازحين السوريين إلى الواجهة خلال الأيام المقبلة، بعدما انجزت اللجنة المكلفة من الحكومة وضع تصور لإعادة النازحين إلى بلدهم. ويأتي إنجاز هذا التصور ليضعه على طاولة مجلس الوزراء بالتزامن مع الزيارة المتوقعة لوفد سوري إلى لبنان برئاسة وزير الخارجية أسعد الشيباني، حيث سيكون موضوع النزوح بندا أول في النقاش، إضافة إلى موضوع الحدود، والكثير من القضايا العالقة بين البلدين والتي تحتاج إلى معالجة وحسم.

وتشهد السرايا الحكومية اليوم الثلاثاء اجتماعا للدول المانحة. وتسبقه مشاركة رئيس الحكومة في «مؤتمر إعادة بناء لبنان: إطار الاستثمار وفرص الأعمال وحل النزاعات» في فندق «فينيسيا ـ انتركونتيننتال».

حركة ناشطة على طريق منطقة الشياح ـ الغبيري بالضاحية الجنوبية لبيروت في نهاية عيد الأضحى المبارك (محمود الطويل)

المصرفي السابق سمير حمود لـ «الأنباء»: نقاش لجنة المال يشكل إطاراً عاماً للإصلاح المصرفي

بيروت ـ اتحاد درويش

الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود

قال الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود في حديث إلى «الأنباء»: «لم نبدأ بعد بدراسة مشروع قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي والانتظام المالي الذي يحدد الفجوة المالية وتوزيع الخسائر وأزمة الودائع، والتي تشكل كلها خارطة طريق في مسار الإصلاح المالي والتعافي الذي يحتاج إليه لبنان. وننتظر أن تضع حاكمية مصرف لبنان تصورها بعد تعيين نواب الحاكم وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف».

وأشار حمود «إلى أن ما تجري مناقشته في مجلس النواب هو مشروع قانون إصلاح وضع المصارف وإعادة تنظيمها، الذي أحالته الحكومة وباشرت لجنة المال والموازنة دراسته وتشكلت له لجنة فرعية. هذا القانون سيأخذ وقته من النقاش قبل إقراره، وهو قانون إصلاحي مالي لا يتعرض للأزمة المالية ولا علاقة له بضمان الودائع أو بالفجوة المالية وتوزيع الخسائر، بل يشكل إطارا عاما للإصلاح المصرفي كما يرغب صندوق النقد الدولي».

وأوضح حمود الذي يشغل حاليا منصب مستشار وزير المال ياسين جابر ان «المشروع قيد المناقشة في اللجنة الفرعية وهو إطار عام للإصلاح المصرفي الموجود في كل دول العالم. ويقوم على إعادة تشكيل الهيئة المختصة بالإصلاح المصرفي التي تعرضها الحكومة لأن تكون ضمن الهيئة المصرفية العليا، والتي من وجهة نظر حاكم مصرف لبنان أن تكون هيئة جديدة. وفي حال إقرار مشروع القانون الذي هو موضع جدل، فإنه يعتبر إطارا دائما لمعالجة أي مصرف متعثر أو قابل للتعثر. أما القانون المتعلق بإعادة الودائع، فلم يطرح بعد من جهة مصرف لبنان لوضعه في إطار قانون تدرسه الحكومة ويحال بعد ذلك إلى مجلس النواب».

وتابع حمود: «في دول عدة من العالم هناك هيئة مختصة في الإصلاح المصرفي، إلى جانب الرقابة المصرفية التي هي من اختصاص لجنة الرقابة على المصارف، والناظم المصرفي الذي هو البنك المركزي. هناك هيئة تتعاطى بالإصلاح وتستند فيه إلى علامات أو إشارات تقول إن هذا المصرف غير قابل للاستمرار ويعاني من مشاكل ومن نقاط ضعف يجب التنبه لها قبل أن يصل إلى حالة الإفلاس. هذه الإشارات الحمراء تجري معالجتها من خلال المتابعة ووضع تقرير تعده لجنة الرقابة على المصارف، ومن ثم يذهب إلى هيئة مختصة بالإصلاح التي بدورها تنكب على دراسة التقرير وتجري تقييما لمعرفة ما اذا كان هذا المصرف أو ذاك قابل للحياة أم لا. فإذا كان قابلا للحياة تضع له الآلية لإنعاشه وتعافيه، وإذا كان غير قابل للحياة وللاستمرارية، تضعه للتصفية حماية لأموال المودعين، وهذا القانون لا علاقة له بالأزمة المالية».

ولفت حمود «إلى أنه لا يمكن وضع خطة لإعادة أموال المودعين من دون إصلاح القطاع المصرفي وإعادة الثقة به. ولا بد من الأخذ في الاعتبار عناصر أربعة: أولا المالية العامة للخزينة، حتى لو أردنا إرجاع الحقوق لأصحابها فلا بد من استمرارية واستدامة الخزينة التي لديها عبء وستخاطب الدائنين الكبار خاصة باليوروبوند. وثانيا لا يوجد نظام مصرفي من دون مصرف مركزي بجسمه الصحيح والمتكامل بملاءته ومكانته إلا القليل. وسيكون الاتجاه نحو الدمج أو الشراء من مصارف إقليمية أو دولية، أو التصفية وفقا لقانون الإصلاح المصرفي. وثالثا لا يوجد اقتصاد من دون قطاع مصرفي. ورابعا لا قطاع مصرفيا من دون مودعين. ولا يمكن للمودع أن يعود إلى القطاع المصرفي في ظل التلويح بأن أمواله لم تعد موجودة، فالثقة تبنى بالحرص على هذه العناصر التي ستؤخذ بعين الاعتبار في أي مشروع سيتم تقديمه، والذي يبدو فيه المودع أنه الحلقة الأضعف إذا لم يحمه الأب الصالح الذي هو الدولة».

وأكد حمود أن القطاع المصرفي «لا يمكن له معارضة مشروع قانون الإصلاح المصرفي، ولا يمكن له بكل مصارفه أن يستمر، وسيخرج طوعا أو قسرا من السوق الذي أصبح صغيرا».